

قانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٩٠

بربط موازنة صندوق التصنيع والإنتاج للسجون
للسنة المالية ١٩٩١/٩٠

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت استخدامات وإيرادات صندوق التصنيع والإنتاج للسجون للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٥٣٦٧٢٠٠ جنية (فقط وقدره خمسة ملايين وثلاثمائة وسبعة وستون ألفاً ومائتا جنية) وفقاً لما يلي :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٤٠٧٠٠٠٠ جنية (فقط وقدره أربعة ملايين وسبعون ألفاً من الجنيهات) موزعة على البابين التاليين :

(١) جملة الباب الأول : أجور بمبلغ ٢٦٢٥٠٠ جنية .

(ب) جملة الباب الثاني : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٣٨٠٧٥٠٠ جنية .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ١٢٩٧٢٠٠ جنية (فقط وقدره مليون ومائتان وسبعة وتسعون ألفاً ومائتا جنية) موزعة على البابين التاليين :

(١) جملة الباب الثالث : استخدامات استثمارية بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنية .

(ب) جملة الباب الرابع : تحويلات رأسمالية بمبلغ ١٢٤٧٢٠٠ جنية .

ثالثاً - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٤٠٧٠٠٠٠ جنية (فقط وقدره أربعة ملايين وسبعون ألفاً من الجنيهات) وكلها بالباب الثاني - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية .

رابعاً - الإيرادات الرأسمالية :

فدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ١٢٩٧٢٠٠ جنيه (فقط وقدره مليون ومائتان وسبعة وتسعون ألفاً ومائتا جنيه) وكلها بالباب الثالث - إيرادات رأسمالية متنوعة .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التأشيرات العامة الملاحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ على هذه الهيئة .

(المادة الثالثة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المنروعات المدرجة بالباب الثالث (الاستخدامات الاستثمارية) إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة الرابعة)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما ينحصر لها من الاعتمادات الإيجابية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

(المادة الخامسة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض وزير المالية .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ١٩٨٩

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذى القعدة سنة ١٤١٠ هـ (٣١ مايو سنة ١٩٩٠) .

حسنى مبارك

بيسان - وزارة صناعات التصنيع والإنتاج للسجون

للسنة المالية ١٩٩١/٩٠

١٩٩٠/٨٩	١٩٩١/٩٠	البيان	١٩٩٠/٨٩	١٩٩١/٩٠	البيان
جيبه	جيبه		جيب	جيبه	
٣٨١٥٠٠٠	٤٠٧٥٠٠٠	باب ١ - إيرادات سيادية ... باب ٢ - الإيرادات الخارية والتحويلات الخارية ...	٣٥٨٤٠٠٠	٣٨٠٧٥٠٠	باب ١ - أجور ... باب ٢ - النفقات الخارية والتحويلات الخارية ...
٣٨١٥٠٠٠	٤٠٧٥٠٠٠	جملة الإيرادات الخارية ...	٣٨١٥٠٠٠	٤٠٧٥٠٠٠	جملة الاستخدمات الخارية ...
١١٢٩٥٠٠	١٢٩٧٢٠٠	جملة الإيرادات الرأسمالية ...	١١٢٩٥٠٠	١٢٩٧٢٠٠	جملة الاستخدمات الرأسمالية ...
٤٩٤٤٥٠٠	٥٣٦٧٢٠٠	إجمالي الإيرادات ...	٤٩٤٤٥٠٠	٥٣٦٧٢٠٠	إجمالي الاستخدمات ...